

حج الأناضول  
آخر حلقة في التصعيد  
بين السعودية وتركيا

18 كاص

الفنانون التونسيون  
يرفضون إكمال  
مسلسلات رمضان

14 كاص

الحجر المنزلي  
إقامة فخمة  
لا تشبه السجن

20 كاص



# العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2020/04/13

1441 شعبان 1441

السنة 42 العدد 11676

Monday 13/04/2020

42nd Year, Issue 11676



## حزب الله يبحث عن طريقة لتهريب كوثراني بعد تحوله إلى هدف اصطلياد أميركي

وكان لافتاً ما تردد في البداية من أن كوثراني كان برفقة سليمان لحظة اغتياله نظراً إلى أنه من أقرب مساعديه، لكنه تبين لاحقاً أن من قتل مع قائد فيلق القدس في الحرس الإيراني كان أبو مهدي المهندس نائب قائد الحشد الشعبي في العراق الذي كان أيضاً من بين مساعدي سليمان.

وأوضحت المصادر السياسية العربية أن التركيز الأميركي على كوثراني مجدداً يعكس وجود سياسة جديدة لدى واشنطن.

وقالت إن هذه السياسة تقوم على الربط بين مختلف الأزرع الإيرانية في المنطقة من خلال ولادة قناة بأن حزب الله في لبنان وكتائب حزب الله في العراق هما جسم واحد في خدمة الحرس الثوري في إيران.

وربطت المصادر ذاتها بين الأهداف الأميركية لكوثراني ومحاولة مصطفى الكاظمي تشكيل حكومة عراقية جديدة في ضوء اعتذار عدنان الزرفي عن عدم قدرته على تشكيل مثل هذه الحكومة بسبب ضغوط مارسها عليه فصائل وأحزاب عراقية موالية لإيران.

وذكرت أن الهدف الأميركي توجيه رسالة إلى كل السياسيين العراقيين، بما في ذلك التشديد على أن هذه السياسة الهجومية لم تتوقف ولن تتوقف بمجرد الانتهاء من قاسم سليمان.

وقالت إن فحوى الرسالة أن الوضع العراقي تحت المراقبة الأميركية وأن إيران ليست اللابع الوحيد في العراق. وأضافت أن واشنطن تريد التأكيد أيضاً على أنها ما زالت تعتمد سياسة تركيز بشكل خاص على التخلص من الرموز الإيرانية في العراق أو تحييدها.

ومن بين هذه الرموز محمد كوثراني الذي يتمتع بنفوذ قوي في بغداد على الرغم من أنه مواطن لبناني وممثل لحزب لبناني في العراق.

وأفادت بأن هناك عبا أميركا بما يمثله التعاون بين حزب الله في لبنان وكتائب حزب الله في العراق وبضرورة الحد من النفوذ الإيراني في العراق، ما يسمح للكاظمي بتشكيل حكومة تأخذ في الاعتبار مصالح العراق قبل مصالح إيران.

### محمد كوثراني

- لبناني من بلدة كوثرية السيادة في الجنوب
- ممثل حزب الله في العراق
- يقدم في المنطقة الخضراء
- صار هدفاً لصيادي المكافآت

بيروت - كشفت مصادر مطلعة أن الولايات المتحدة أعلنت عن مكافأة مالية ضخمة لمن يدلي بمعلومات عن ممثل حزب الله اللبناني في العراق محمد كوثراني، بعدما تحققت من وجوده في بغداد حالياً، لمتابعة تكليف مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وكشفت عملية اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان، عن إمكانية تعاون الكثير من العراقيين مع الولايات المتحدة، ضد النفوذ الإيراني المقيت في بلادهم، ما يرجح تحول كوثراني إلى هدف ثمين لجامعي المعلومات وصيادي المكافآت.

وتقول المصادر إن واشنطن اختارت التوقيت المناسب لاتخاذ قرار تحديد مكافأة كبيرة لمن يدلي بمعلومات عن كوثراني، كي تمنع الأخير من مواصلة التدخل في مفاوضات تشكيل حكومة الكاظمي، التي يحاول المعمم اللبناني الإسكاف استخدام احتياطات البنك

وتكشف المصادر أن كوثراني يقيم حالياً في منزل بالمنطقة الخضراء وسط بغداد، بعدما فرض حرسه الشخصي قيوداً كبيرة على حركته إثر الإعلان الأميركي، مؤكدة أن أطرافاً عراقية عدة تبحث عن سبيل مناسب لنقل كوثراني إلى بيروت أو دمشق.

ويقول مراقبون إن الولايات المتحدة تحيد الشخص الثاني على مستوى التأثير الإيراني في الملف العراقي، بعدما قتلت الشخص الأول، قاسم سليمان، مطلع العام الجاري.

ويمكن أن يستغل الكاظمي ضعف تأثير طهران على الملف السياسي العراقي، ليشكل حكومة ربما تنأى بنفسها عن الهيمنة الإيرانية على المشهد العراقي. ولم تتوفر أي معلومات حتى الساعة عن خليفة كوثراني على رأس الملف العراقي، وسط ترجيحات بأن يباشر قائد فيلق القدس الإيراني العميد إسماعيل قاني الأمر بنفسه.

واعتبرت مصادر سياسية عربية أن وضع الإدارة الأميركية جائزة مالية لمن يدلي بمعلومات عن كوثراني يشير إلى أن واشنطن باتت تربط بشكل عضوي بين حزب الله في لبنان وكتائب حزب الله في العراق.

وتولى كوثراني، وهو من بلدة كوثرية السيادة في جنوب لبنان، ملف العراق لدى حزب الله اللبناني بالتنسيق مع قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليمان الذي اغتاله الأميركيون مطلع هذه السنة بعيد مغادرته مطار بغداد.

## أردوغان يغامر بحياة الأتراك لمنع انهيار الاقتصاد

السلطات التركية تسمح باستمرار عمل المصانع والشركات غير عابئة بكورونا



### أكرم إمام أوغلو في مواجهة قرارات أردوغان

لأطول فترة ممكنة. لكن إذا استمرت معدلات الإصابة في الارتفاع، فإنه يتحتم حينها فرض إجراءات الإغلاق التام".

ومع ظهور حالات إصابة بفايروس كورونا في تركيا الشهر الماضي، واصلت الحكومة استخدام احتياطات البنك المركزي للدفاع عن الليرة. وعلى الرغم من هذه الجهود، انخفضت الليرة إلى أضعف مستوياتها منذ أزمة العملة لعام 2018، ويتوقع المحللون أنها ستستخفض أكثر، مما يثير الشكوك في ما إذا كان الأمر يستحق إهدار احتياطات البنك المركزي.

وقال أتيليا يشيلادا المحلل الاقتصادي التركي لدى مؤسسة "غلوبال سورس إنترنتر"، "رد فعل أنقرة الاقتصادي يتماشى مع الاقتصادات المتقدمة من حيث التوقيت ولكنه ضيق النطاق للغاية".

واعتبر يشيلادا في تصريح لموقع "أخبار تركيا" أن الأيديولوجيا كانت دائماً تمنع تركيا من انتعاش أفضل السياسات، معبراً عن اعتقاده أن هذه المرة لن تكون استثناءً.

وأوضح "كان شراء الأصول من قبل البنك المركزي ضرورة لضخ السيولة في البنوك والمساعدة على تحمل جزء من عجز الميزانية المقل.

الناس وسائل النقل العام ويتجولون بحرية على شواطئ البوسفور. وقال رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو إن حوالي 64 في المئة من السكان ما زالوا في الخارج، ويتم فرض قيود جزئية فقط عليهم.

وفي ظل وجود حوالي 60 في المئة من حالات الإصابة بفايروس كورونا في البلاد، تعتبر إسطنبول مركز تفشي المرض في تركيا، ويطلب إمام أوغلو بإصدار قرار إقامة جبرية في المنزل في المدينة، إن لم يكن في الدولة بأكملها.

وعبر إمام أوغلو عن إصرار إدارته على فرض حظر التجوال لتقليل هذا النشاط، وقال لوكالة أنشوتيد برس "تريد إصدار قرار بالإغلاق الكامل".

وأضاف رئيس بلدية إسطنبول، وهو شخصية معارضة رئيسية يمكن أن تتحدى أردوغان في الانتخابات العامة عام 2023، "إن الطريقة الوحيدة لتقليل الوفيات، هي أن يقطع الناس الاتصال تماماً".

وقال كان سيلوكوكي رئيس مركز أبحاث إسطنبول للاقتصاد، إن استراتيجية الحكومة للحد تدريجياً من الحركة تهدف إلى "منع الانهيار من التوقف التام

الأتراك على الاندفاع إلى الشوارع وتشكيل صفوف طويلة خارج المتاجر، مع تجاهل الكثير من قواعد التباعد الاجتماعي وارتداء الأقنعة.

وقفزت معدلات الإصابة المؤكدة في تركيا إلى أكثر من 52 ألف حالة مع أكثر من 1100 حالة وفاة منذ الإعلان عن أول حالة في الحادي عشر من مارس، مما دفع منظمة الصحة العالمية إلى التحذير من أنها "تسبب بالقلق من أن تركيا قد شهدت زيادة كبيرة في انتشار الفايروس".

وكانت تركيا من أوائل الدول التي اتخذت إجراءات ضد فايروس كورونا عن طريق إغلاق حدودها مع إيران التي تضررت بشدة ووقف الرحلات الجوية من الصين وإيطاليا. ومنذ ذلك الحين، حظرت تركيا جميع الرحلات الدولية، وقيدت الرحلات الداخلية وأقامت نقاط تفتيش على الطرق خارج المدن لمنع السفر غير الضروري.

وتم وضع ما لا يقل عن 156 بلدة أو قرية في الحجر الصحي، حيث لم يتمكن السكان من مغادرة منازلهم.

ولكن في غياب الإغلاق الكامل، تظل العديد من المتاجر والشركات مفتوحة في إسطنبول، ويعمل بها 15 مليوناً، ويستقل

إسطنبول - يغامر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحياة الأتراك العاملين بالرغم من إعلان حظر تجوال جزئي بسبب تفشي فايروس كورونا، في محاولة لإنقاذ الاقتصاد التركي من الانهيار.

وتتساهل السلطات التركية مع عمل المصانع والشركات من أجل استمرار عجلة الإنتاج بغض النظر عن النتائج الكارثية المحتملة عن انتشار الوباء.

وعبر أردوغان الأسبوع الماضي عن قلقه حيال استمرار توريد الاحتياجات الأساسية وضمان استمرار الإنتاج دون انقطاع لدعم الصادرات.

وقال "يجب على تركيا في جميع الظروف الحفاظ على الإنتاج والتأكد من استمرار عمل جالات الإنتاج في الدوران". ولم تشدد تركيا قبضتها بشأن التدابير الاحترازية الخاصة بتفشي فايروس كورونا مثلما فعل جيرانها في أوروبا والشرق الأوسط، لكنها بدلاً من ذلك اعتمدت على اتباع استراتيجية تقييد الوصول والتنقل على الصعيد الوطني والتي لا تصل إلى حد الإغلاق الجزئي.

ودفعت المخاوف الاقتصادية الرئيس التركي حتى الآن إلى مقاومة الدعوات إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة. ولكن مع ارتفاع عدد الإصابات بشكل حاد وبعد أسابيع من بلوغها ذروتها في البلاد، يعتقد الكثيرون أنه لن يتمكن من تأجيل إعلان إغلاق تام لفترة أطول.

ولا يجهد أردوغان محنة الأتراك ذوي الدخل المنخفض، لكن سياساته النقدية والمالية المشكوك فيها سلحت إدارته فقط بالحد الأدنى من الموارد لمساعدتهم. وتركت السياسات النقدية والمالية المضللة التي اتخذتها تركيا لدعم الليرة، الاقتصاد في وضع صعب في ظل أزمة فايروس كورونا، لكن من الواضح أن إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان لا ترغب في إعادة تقييم نهجها.

وفرضت السلطات يوم الجمعة حظر تجوال مفاجئ لمدة يومين في 31 مدينة لتقليل الحركة خلال عطلة نهاية الأسبوع. وأجبر الحظر

أتيليا يشيلادا  
أيديولوجيا أردوغان  
تحول دون انتعاش أفضل  
السياسات الاقتصادية



## عراقيون يكسرون حظر التجوال ويصطدمون برجال الشرطة بحثاً عن عمل

الحكومة العراقية تثير التهمك بعد تعويض 25 دولاراً شهرياً بدل «عطالة كورونا»

بغداد - أظهرت قرارات رسمية لمواجهة جائحة كورونا في العراق، مقدار الانتعاش الكبير بين الطبقة الحاكمة والشوارع، وكشفت عن مقدار اللامبالاة الذي يحكم علاقة أحزاب السلطة بالجمهور.

وقررت الحكومة منح إعانة طارئة، للعاملين المياومين الذين قطعت إجراءات الإغلاق العام بسبب تفشي وباء كورونا، أرزاقهم، بقيمة نحو 25 دولاراً لكل منهم شهرياً.

ولا يكفي هذا المبلغ لسداد قيمة وجبة غداء للشخص واحد في أحد مطاعم منطقة المنصور أو الربيعي أو الكرادة.

ويبلغ سعر رغيف الخبز في بغداد نحو 20 سنتاً، ما يعني أن منحة الحكومة العراقية تضمن توفير أرزعة أرغفة من

الخبز فقط، للفرد الواحد، خلال اليوم، من دون أن تكون لديه القدرة على شراء أي شيء آخر.

وأثار هذا القرار موجة من السخرية في وسائل التواصل الاجتماعي، لكنه وضع في سياق ما يتوقعه الجمهور من حكومة سلمت قرارها للمليشيات الموالية لطهران.

وأشاع تخصيص نحو 25 دولاراً لكل من هؤلاء، أجواء من الكوميديا السوداء في أوساط المحتاجين، دفعت بعضهم إلى كسر حظر التجوال عنوة للبحث عن عمل، ما أدى إلى مصادمات مع أجهزة الأمن، تسببت في سقوط قتلى، كما حدث في مدينة الناصرية الفقيرة، جنوب البلاد.

ويقول وزير العمل باسم الربيعي إن مسوحات بيانية عاجلة أظهرت أن قرابة 12 مليون عراقي بحاجة إلى إعانة مالية طارئة، بعدما تعذرت عليهم ممارسة أعمالهم بسبب إجراءات حظر التجوال الشامل، التي عطلت معظم القطاعات المهنية والخدمية.

وتكشف الربيعي أن وزارته قدمت خطة وأعدة لدفع قرابة 100 ألف دينار عراقي، أي نحو 80 دولاراً شهرياً لنحو مليوني فرد، لا يكادون يجدون قوت يومهم، لكن مجلس الوزراء المستقل برئاسة عادل عبدالمهدي هبط بالرقم إلى 30 ألف دينار، ما يعادل 25 دولاراً.

وتقول الحكومة إن انهيار أسعار النفط بسبب حرب الأسعار العالمية،

بالزمامن مع جائحة كورونا التي انخفضت بالطلب إلى معدلات منخفضة، أدى إلى خفض حجم عائداتها من بيع طارئة، وهو الأمر الذي يُتوقع تكراره في أبريل الجاري.

ويبيع العراق نحو ثلاثة ملايين و800 ألف برميل نفط يومياً، لكنه سيضطر إلى حذف مليوني دولار إذا أراد أن يساهم في تعافي أسعار



باسم الربيعي  
قرابة 12 مليون عراقي  
بحاجة إلى إعانة  
مالية طارئة